

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/348
للنشر الفوري
٣ أكتوبر ٢٠٠٩

توقعات صندوق النقد الدولي بشأن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تعرب عن التفاؤل الحذر

أصدر صندوق النقد الدولي اليوم عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وأدلت السيدة أنطوانيت مونسيو سايبه، مدير الإدارة الإفريقية بالصندوق، بالتعليق التالي على أهم النتائج التي انتهى إليها التقرير:

"وجهت الأزمة الاقتصادية العالمية ضربة عنيفة إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي إلى ١% فقط في عام ٢٠٠٩ بعد فترة من الارتفاع المستمر في معدلاته. وقد تضررت البلدان المصدرة للنفط والبلدان متوسطة الدخل في المنطقة بشكل خاص، ولكن الضرر كان أخف بعض الشيء على معظم البلدان منخفضة الدخل. غير أنه يُرجَّح أن تؤدي الأزمة في كل بلدان المنطقة إلى إبطاء التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر، إن لم تكن ستبدله. فقد ارتفعت على الأرجح معدلات البطالة والبطالة العامة، المنتشرة بالفعل، في مختلف بلدان المنطقة. ولكن مع فرض حدوث التعافي الاقتصادي العالمي، نتوقع أن ترتفع معدلات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء لتصل إلى ٤% في عام ٢٠١٠ و ٥% في عام ٢٠١١.

"وقد توافر لدى عدد كبير من البلدان حيز للحركة على مستوى السياسة لمواجهة آثار تباطؤ النشاط الاقتصادي بفضل اتباعها سياسات اقتصادية كلية حذرة. واستطاعت معظم البلدان بالتالي الحفاظ على مستويات الإنفاق العام أو حتى زيادتها، مما سمح بتوسع عجوزات المالية العامة بصفة مؤقتة. وقد اضطلعت السياسة النقدية أيضا بدور داعم حيثما كان ممكنا.

"غير أن هناك مخاطر كبيرة قد تحول دون تحقيق الآفاق المتوقعة. ولذلك يوصي خبراء الصندوق بأن تظل سياسات المالية العامة والسياسات النقدية على موقفها الداعم حيثما أمكن إلى أن يتحقق التعافي الاقتصادي على أساس راسخ. ومع ازدياد قوة التعافي سيتعين تحويل تركيز سياسة المالية العامة من تحقيق الاستقرار إلى الاعتبارات متوسطة الأجل المتوسط، بما في ذلك القدرة على الاستمرار في تحمل الدين. وفي البلدان التي تواجه قيود تمويل ملزمة، يضيق الحيز المتاح لسياسة المالية العامة وبالتالي سيتعين أن يظل التركيز الأساسي منصباً على الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية. وقد اتسمت معظم القطاعات المالية في المنطقة بالصمود أمام الصدمات، ولكن سيتعين أن تظل الرقابة الاحترازية متيقظة تحسباً من تأثير تباطؤ النشاط الاقتصادي على جودة حوافز البنوك.

وقالت السيدة سايبه إن "زيادة الدعم المالي المقدم من الصندوق عززت من ردود أفعال البلدان على صعيد السياسات. وقد تيسرت استجابة الصندوق السريعة لاحتياجات البلدان بفضل مضاعفة حدود الإقراض من موارده وزيادة مرونة سياساته، وبلغت التزامات الصندوق الجديدة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من ٣ مليارات دولار أمريكي حتى الوقت الراهن من العام الجاري، مقارنة بنحو ١,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ بالكامل و ٠,١ مليار دولار أمريكي فقط في عام ٢٠٠٧. وفي المرحلة المقبلة، سوف يكون من الأهمية بمكان أن يدعم شركاء التنمية الآخرون هذا الجهد وجهود المؤسسات المالية الدولية الأخرى."

ويمكن الاطلاع على النص الكامل لعدد أكتوبر ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت وعنوانه www.imf.org.